جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية

رقم (٣١٩) -يونيو ٢٠٢٠

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٣١٩)
(سلسلة علمية محكمه)

سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية

يونيو ٢٠٢٠

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد. "الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومى من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأى من القضايا محل البحث.

تضمنت الاصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر : السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط ، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم، ...إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى والذى يضم الأبحاث التى تم قبولها أو مناقشتها فى المؤتمر، وسلسة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز

سياسات الإصلاح الاقتصادى وآثارها
على هيكل تجارة مصر الخارجية

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل تقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على هيكل تجارة مصر الخارجية بهدف الوصول إلى توصيات عملية تساعد في إصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها. ومن هذا المنطلق تعرض البحث من خلال فصوله الثلاثة إلى هذه القضية كما يلي:

– **الفصل الأول** متابعة وتقييم تجارة مصر الخارجية، وتوضيح الاختلالات الهيكلية بين الصادرات والواردات وفي ميزان المدفوعات، وابتعاد القيم المحققة عن المستهدفة، والتعرف على عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات في السنوات الأخيرة حيث اتضح ضعف كفاءة تجارة مصر الخارجية وإن معدل نمو الواردات أكبر من معدل نمو الصادرات وزيادة الاختلالات الهيكلية، وتوصي الدراسة بأهمية تطوير أساليب متابعة وتخطيط التجارة الخارجية، كذلك تقييم اتفاقيات التجارة الخارجية المصرية ، وتشمل اتفاقية الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبى ، منطقة التجارة العربية الحرة، اتفاقية الكوميسا ، واتفاقية أغادير ، واتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية لدول التكتلات الأفريقية الكبرى الثلاثة ، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ، وتوضح الدراسة أهداف الاتفاقيات والأحكام العامة والقانونية للاتفاقيات ، والمزايا التى تتيحها الاتفاقيات لمصر من التجارة البينية فى السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة ، وتطور التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقيات من حيث حجم وهيكل الصادرات للتجارة البينية ، وإجراءات تسوية المنازعات ، والتحديات التى تواجه الاتفاقيات، ومتابعة وتقييم الأثر التنظيمى الجديد لقطاع التجارة والصناعة على هيكل تجارة مصر الخارجية .

– **الفصل الثاني** تناول أهداف التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وإستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠٢٠ والخطة متوسطة المدى وبرنامج عمل الحكومة ٢٠١٦–٢٠١٩ وتوصي الدراسة بأهمية التنسيق بين الجهات المسؤولة عن إعداد خطة التجارة الخارجية والاستفادة مما حققه الإصلاح المالي والاقتصادي في السنوات السابقة والانتقال إلى الإصلاح الهيكلي في الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار.

– **الفصل الثالث** ركز على آثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي و أهمها سياسة سعر الصرف والتي لم تحقق كل أهدافها المرجوة في معالجة الاختلال في هيكل الصادرات و الواردات وذلك لعدة أسباب أهمها ضعف مرونة جهاز الإنتاج، كما تناول الفصل السياسة الحمائية وأوضحت الدراسة زيادة الاتجاه الحمائي بين الدول المتقدمة دون مراعاة للدول النامية ولذا توصي الدراسة بالعودة إلى المفاوضات الدولية متعددة الأطراف ويمكن التوفيق بين حماية الإنتاج المحلي و مبدأ الالتزام بحرية التجارة وفق القواعد المرعية في منظمة التجارة العالمية، أما فيما يتعلق بسياسة الإغراق والتي تناولها هذا الفصل بالتحليل فيلاحظ وجود العديد من الثغرات في مكافحة الإغراق و ضعف كفاءة أجهزة المكافحة في الدول النامية إلا أن الدراسة تشير إلى قدرة جهاز مكافحة الإغراق في مصر على تحقيق نسبة جيدة من أهدافه.

توصي الدراسة بأنه بالبناء على ما تم تحقيقه في الإصلاح المالي والنقدي للسنوات السابقة يجب الاهتمام في المرحلة المقبلة بسياسات وبرامج وتشريعات الإصلاح الهيكلي للإنتاج والاستثمار والصادرات والواردات، وبذلك يمكن تحقيق الإصلاح الهيكلي لميزان المدفوعات وللاقتصاد المصري.

الكلمات الدالة: ميزان المدفوعات، التنافسية، سعر الصرف، الحمائية، الإغراق، سلاسل القيمة المضافة العالمية، التكتلات الدولية، الشفافية، الحوكمة.

فريق البحث

فريق الدراسة	م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
الباحث الرئيسي	١	حسين صالح	أستاذ	إقتصاد
الباحثون		محمود عبد الحى	أستاذ	إقتصاد
	٣	محمد عبد الشفيع عيسى	أستاذ	إقتصاد
	٤	مجدى خليفة	أستاذ	إقتصاد
	٥	إمام على كامل	مدرس	إقتصاد
		يحيى حسين	مدرس	القانون التجاري الدولي
	٦	فاطمة خميس الحملاوى	مدرس	إقتصاد
		أ.ثريا أحمد	مدرس مساعد	إقتصاد
	٧	أ. محمد عيد	عضو الهيئة المعاونة	إقتصاد

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	١-٢
الفصل الأول : متابعة وتقييم تجارة مصر الخارجية	٣
١-١ ميزان المدفوعات المصرى (٢٠٠٨-٢٠١٨)	٣
١-٢ تطور الميزان التجارى المصرى فى الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٨)	٩
١-٣ هيكل الصادرات المصرية	١٢
***١-٤ التوزيع السلعي والجغرافي للواردات والصادرات المصرية والأسواق التصديرية	١٤
١-٥ التحليل الرباعى لقطاع التجارة فى مصر (SWOT Analysis)	١٧
١-٦ كفاءة التجارة الخارجية المصرية	٢٠
١-٧ متابعة وتقييم اتفاقية تجارة مصر الخارجية	٢٤
١-٨ متابعة وتقييم أثر التنظيم الجديد لقطاع التجارة والصناعة على هيكل تجارة مصر الخارجية	٤٢
الفصل الثانى : أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادى فى مجال التجارة الخارجية	٥٥
٢-١ أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠	٥٥
٢-٢ أهداف التجارة الخارجية فى خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٢/٢١)	٥٦
٢-٣ أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ٢٠٢٠	٥٨
٢-٤ أهداف التجارة الخارجية فى برنامج عمل الحكومة (مارس ٢٠١٦)	٦٣
٢-٥ نتائج مراجعة بعثة صندوق النقد الدولى	٦٤
٢-٦ الاقتصاد المصرى بعد برنامج صندوق النقد الدولي	٦٥
٢-٧ توقعات إيجابية لصندوق النقد الدولى لمستقبل الاقتصاد المصرى	٦٧
الفصل الثالث : أثر السياسات الاقتصادية على هيكل تجارة مصر الخارجية	٦٨
٣-١ سياسة سعر الصرف	٦٨
٣-١-١ سعر الصرف وميزان المدفوعات	٧١
٣-١-٢ سعر الصرف و الموازنة العامة للدولة	٧٦
٣-٢ الإطار العام للحمائية التجارية الدولية الجديدة (مع تركيز خاص على حالة أمريكا والصين)	٨٤
٣-٢-١ الحمائية الدولية من المنظور الجيوبوليتكي (حالة امريكا والصين)	٨٩
٣-٢-٢ العودة إلى منظمة التجارة الدولية	٩٥

الموضوع	رقم الصفحة
٣-٢-٣ حماية المصالح الوطنية مع الإلتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية	٩٧
٣-٢-٤ سلاسل القيمة المضافة العالمية و الآثار المحتملة على النظام العالمي للتجارة المفتوحة	١٠٠
٣-٣ تأثير الإغراق على الاقتصاد المصرى وجهود مواجهته على الصعيدين المحلى والدولى (دراسة تحليلية)	١٠٣
٣-٣-١ المحور الأول: النظام المصري لمكافحة الإغراق	١٠٣
٣-٣-٢ المحور الثاني: مكافحة الإغراق على المستوى الدولي	١١٧
النتائج والتوصيات	١٢٧
قائمة المراجع	١٣٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١-١)	مؤشرات ميزان المدفوعات وفقاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨)	٤
(١-٢)	مقارنة المحقق والمستهدف للصادرات والواردات ٢٠١٤/٢٠١٥ – ٢٠١٧/٢٠١٨	٨
(١-٣)	صادرات وواردات مصر، وعجز الميزان التجاري ونسبته من GDP (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨)	١٠
(١-٤)	التحليل الرباعي SWOT Analysis لقطاع التجاره الخارجيه المصري	١٨
(١-٥)	مؤشرات قياس كفاءه التجاره الخارجيه في الفتره (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨)	٢٢
(١-٦)	التجارة البينية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية (٢٠١٤- ٢٠١٨)	٢٨
(١-٧)	التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير (٢٠١٤- ٢٠١٨)	٣٦
(١-٨)	تطور عجز الميزان التجارى والقيمة المضافة للقطاع الصناعى خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧)	٤٤
(١-٩)	تطور الميزان التجارى وميزان المدفوعات ومساهمة قطاع التجارة الخارجية فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣/٢٠١٧-٢٠١٨)	٤٥
(٢-١)	أهداف التجاره الخارجيه في استراتيجيه التنميه المستدامه – رؤيه مصر ٢٠٣٠	٥٥
(٢-٢)	تطور نسبه مساهمه الواردات السعليه والخدميه فى العرض الكلى والناتج المحلى الإجمالى وبالأسعار الجاريه	٥٦
(٢-٣)	نسبه الواردات والصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى	٥٧
(٢-٤)	درجه الاندماج الاقتصادى العالم لمصر (% من التجاره التخارجيه إلى الناتج المحلى الإجمالى)	٥٨
(٣-١)	تطور عدد دعاوى الاغراق المرفوعه من قبل المنتجين المصريين على الواردات المصريه خلال الفتره (١٩٩٨-٢٠١٨)	١٠٧
(٣-٢)	التدابير النهائيه لدعاوى الاغراق المعمول بها على الواردات المصريه وفقاً للمجموعات السلعيه	١٠٨
(٣-٣)	تطور دعاوى مكافحه الإغراق مقسمه على الشركاء التجاريين خلال الفتره (١٩٩٨-٢٠١٨)	١٠٩
(٣-٤)	تطور واردات مصر من الحديد والصلب والاجهزه الكهربائيه خلال الفتره (٢٠٠١-٢٠١٨)	١١٠
(٣-٥)	تطور دعاوى الاغراق المرفوعه على مصر خلال الفتره (١٩٩٤-٢٠١٨)	١١٣
(٣-٦)	تطور عدد دعاوى التدابير النهائيه لمكافحه الاغراق المرفوعه على مصر مقسمه على السلع	١١٤
(٣-٧)	تطور صادرات مصر من الحاصلات الزراعية والصناعات الكميائية والمنسوجات خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨)	١١٥
(٣-٨)	أهم جولات مفاوضات التجارة العالمية وصولا لمنظمة التجاره العالمية	١١٨
(٣-٩)	تطور عدد دعاوى مكافحه الاغراق خلال الفتره (١٩٩٤-٢٠١٨)	١٢٠
(٣-١٠)	تطور حجم التجاره الدوليه من السلع خلال الفتره (٢٠٠١-٢٠١٨)	١٢١
(٣-١١)	أكبر (١٣) دوله إستخداماً للتدابير الحمائيه لمكافحه الاغراق خلال الفتره(١٩٩٤-٢٠١٨)	١٢٣

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١-١)	ميزان المدفوعات ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٥
(١-٢)	تطور نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي	٦
(١-٣)	تطور هيكل الموارد القومية	٦
(١-٤)	تطور نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٧
(١-٥)	تطور درجة الاندماج الاقتصادي العالمي لمصر	٨
(١-٦)	تطور الصادرات والواردات المصرية (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨) بالمليار دولار	١٠
(١-٧)	تطور عجز الميزان التجاري لمصر ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨ (بالمليار دولار)	١١
(١-٨)	قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨(بالمليار دولار)	١١
(١-٩)	تطور الصادرات لأهم المجموعات السلعية(بالمليون دولار)	١٥
(١-١٠)	تطور الواردات المصرية وفقا لأهم المجموعات السلعية (بالمليون دولار)	١٥
(١-١١)	الأسواق التصديرية حسب اهميتها النسبية المصرية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨	١٦
(١-١٢)	مؤشرات قياس كفاءة التجاره الخارجيه المصريه (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٧/٢٠١٨)	٢٣
(١-١٣)	نسبة التجارة البينية الأفريقية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم	٤١
(٣-١)	تطور واردات مصر من الحديد والصلب خلال الفتره (٢٠٠١-٢٠١٨)	١١١
(٣-٢)	تطور الواردات المصرية من الأجهزة الكهربائية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨)	١١٢
(٣-٣)	تطور الصادرات المصريه من القطن والمنسوجات والملابس الجاهزه للفتره ٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٩/١٨)	١١٦
(٣-٤)	تطور الصادرات المصريه من الصناعات الكميائيه خلال الفتره(٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٩/١٨)	١١٦
(٣-٥)	تطور عدد دعاوى الإغراق خلال الفترة (٩٤-٢٠١٨)	١٢٠
(٣-٦)	تطور التجارة الدولية من السلع خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٨)	١٢٢
(٣-٧)	المدى الزمنى لإجراءات منظمة التجارة العالمية الخاصة بمكافحة الإغراق	١٢٥

مقدمة

تعتبر **التجارة الخارجية** أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأنها تلعب دور توازني في الإقتصاد المصري من خلال تصدير فائض الإنتاج عن الطلب المحلي، وإستيراد السلع والخدمات التي لا تنتج محليا، والإقتصاد المصري مثل معظم إقتصاديات الدول النامية يعاني من الإختلالات الهيكلية و أهمها إختلالات ميزان المدفوعات، وعجز في الموازنة العامة للدولة وإختلال هيكل الإنتاج، وندرة رأس المال، وإرتفاع معدل البطالة. ويعتمد الإقتصاد المصري إعتماد ملحوظ على التجارة الخارجية، حيث يستورد معظم إحتياجاته من السلع الإستهلاكية والوسيطة والإستثمارية من العالم الخارجي، بينما تمثل الصادرات ومعظمها مواد خام جزء هام من الناتج القومي. وتعتبر التجارة الخارجية إنعكاس للمتغيرات الاقتصادية كالإنتاج و الواردات والاستهلاك والاستثمار والصادرات في مصر.

وترجع **أهمية هذا البحث** إلى تقييم آثار سياسات الإصلاح الإقتصادى على هيكل تجارة مصر الخارجية، والمساهمة في تطوير متابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية، والتعرف على عوامل القوة و الضعف والفرص والتحديات، وتطوير إعداد خطة التجارة الخارجية في إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

منهج البحث:

كما يعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى: ويعتمد على دراسة وتحليل بيانات التجارة الخارجية المصرية، وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الإقتصادية، والإستفادة من منهج التحليل الرباعي SWOT للتعرف على عناصر القوة والضعف والفرص وتحديات التي تواجه تجارة مصر الخارجية.

ويهدف البحث إلى تقييم أثر سياسات برنامج الإصلاح الإقتصادي المصري على هيكل التجارة الخارجية المصري للسنوات(٢٠١٦-٢٠١٩)، لذلك تناول البحث المحاور التالية:

١-**الفصل الأول** متابعة وتقييم التجارة الخارجية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٠ مع التركيز على مرحلة الإصلاح الاقتصادى للسنوات ٢٠١٩/٢٠١٦، باستخدام منهج التحليل الرباعى SWOT حيث يوضح عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات التى واجهت تجارة مصر الخارجية، ثم تتناول الدراسة متابعة وتقييم اتفاقيات التجارة الخارجية لمصر، وتشمل اتفاقية الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبى، منطقة التجارة العربية الحرة، اتفاقية الكوميسا، واتفاقية أغادير، واتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية لدول التكتلات الأفريقية الكبرى الثلاثة، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوضح الدراسة أهداف الاتفاقيات، والمزايا التى تتيحها الاتفاقيات لمصر من التجارة البينية فى السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة، وتطور التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقيات من حيث حجم وهيكل الصادرات للتجارة البينية، والتحديات التى تواجه الاتفاقيات وذلك بهدف اندماج مصر فى كيانات اقتصادية كبيرة لفتح أسواق جديدة، وزيادة نفاذ منتجاتها، وزيادة القدرة التنافسية لها، والاستفادة من المزايا إلى تجنيها من وراء تحسين شروط التبادل التجارى، وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية، ومتابعة وتقييم أثر التنظيم الجديد لقطاع التجارة الخارجية على هيكل تجارة مصر الخارجية.

٢- وتناول **الفصل الثانى** أهداف تجارة مصر الخارجية الواردة فى الوثائق الرسمية وهى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠٢٠، وأهداف برنامج عمل

الحكومة للسنوات ٢٠١٦-٢٠١٩، وأهداف خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٢/٢١.

٣- ويتناول **الفصل الثالث** سياسات الاصلاح الاقتصادى ، وأهمها سياسات تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى، ودراسة أثرها على هيكل تجارة مصر الخارجية. وتناول هذا **الفصل** أيضا **سياسة الحماية ومكافحة الإغراق وركز على الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين** والتوزيع ، وسلاسل التمويلات ونقل الأموال ، ويلاحظ أن الحرب والصين وأمريكا تتم خارج إطار الآلية المنظمة لتسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية ، ودون مراعاة كافية لمصلحة الدول النامية ، ومن أجل ذلك يجب العودة إلى إطار المفاوضات الدولية متعددة الأطراف وإستئناف الأعمال المرتبطة بأجندة الدوحة لعام ٢٠٠١، وللوقاية من الآثار السلبية لتصاعد الحمائية التجارية وعلاج ما ينجم عنها من آثار سلبية بقدر الإمكان تؤكد الدراسة على: **أولا:** حماية الإنتاج المحلى والتوفيق بينها وبين الالتزام بمبدأ حرية التجارة وفق القواعد المرعية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، **ثانيا:** تطوير سلاسل للقيمة على المستويات الاقليمية المناسبة لتوقى الأثر السلبى للإنتاج، وفيما يتعلق **بسياسات الإغراق** يتناول البحث دراسة اتفاق مكافحة الإغراق، وكفاءة أجهزة ممارسة الإغراق فى الدول النامية والدول المتقدمة، ودراسة قدرة جهاز مكافحة الإغراق فى مصر.

وفي النهاية، أود تقديم خالص الشكر إلى السادة أعضاء فريق البحث العلميين الذين لم يدخروا وسعا في بذل الجهد لكي يصدر هذا البحث بالشكل اللائق، كما يمتد الثناء إلى كل من ساهم بالآراء الموضوعية و الأفكار البناءة في سبيل إنجاز هذه الدراسة، كما أود تقديم خالص الشكر و العرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من السادة الفنيين أعضاء البحث من مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، والإدارة العامة للبحوث على مجهوداتهم القيمة التي إنعكست على ظهور البحث في شكله الحالي.

الفصل الأول

متابعة وتقييم تجارة مصر الخارجية

يتناول **الفصل الأول** تطور ميزان المدفوعات المصري في الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨)، ثم تطور الميزان التجاري المصري في ذات الفترة. كما يهتم الفصل بدراسة هيكل الصادرات المصرية، والتوزيع السلعي والجغرافي، ونسب الإنجاز التي تحققت مقارنة بمستهدفات الخطة متوسطة المدى، وأخيراً تحليل الاختلالات التي تواجه تجارة مصر الخارجية من خلال التحليل الرباعي لقطاع التجارة الخارجية SWOT Analysis. ويركز هذا الفصل من الدراسة على بيان حقيقة الاختلالات التي يعاني منها الميزان التجاري المصري والمشاكل التي يعاني منها هيكل الصادرات المصرية وبيان عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات.

١-١ ميزان المدفوعات المصري (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨)

يتكون **ميزان المدفوعات** من ثلاثة موازين فرعية، الأول: الميزان التجاري وهو الخاص بالتجارة السلعية والذي حقق عجزاً قُدر بـ ٣٧.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، والثاني ميزان الخدمات المعني بتجارة الخدمات مثل السياحة وخدمات النقل وأبرز بنودها عوائد قناة السويس (رسوم المرور بها)، وقد حقق فائضاً بـ ١١.١ مليار دولار في نفس العام. أما الميزان الثالث فهو الخاص بالحساب الرأسمالي والمالي، والذ يضم بنوداً عدة أهمها الاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية، وقد حقق هذا الميزان فائضاً قُدر بـ ٢١.٩ مليار دولار. وبجمع حصيلة ميزان الخدمات والميزان الرأسمالي والمالي نجد انهما حققا فائضاً بنحو ٣٣ مليار دولار، وبطرحهما من العجز المتحقق في الميزان التجاري البالغ ٣٧.٣ مليار دولا، نجد أن هناك عجزاً يبلغ ٤.٣ مليار دولار. بينما كان يحقق فائضاً في السنوات الثلاث قبل ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك كما يظهر من الشكل رقم (١-١)، ثم زاد هذا العجز بشكل واضح، ليدل على هشاشة الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية وريعية مثل السياحة وقناة السويس وعوائد العاملين في الخارج.

تظهر مؤشرات البنك المركزي المصري في السنوات الأولى التي أعقبت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، التدهور في مؤشرات ميزان المدفوعات بميزانيه الأساسيين: **الحساب الجاري**: (الميزان التجاري، السلعي والخدمي)، و**الحساب الرأسمالي والمالي** (التحويلات) حيث كان يعاني الميزان في ذلك الوقت من عجز في الحساب الجاري بسبب تبعات الأزمة وتأثر الاقتصاد المحلي بانخفاض التدفقات المالية الوافدة في ذلك الوقت. ولكن عادت التدفقات المالية الوافدة في صورة استثمارات أجنبية مباشرة للاقتصاد مما ساعد في تمويل العجز وساهم في بناء الاحتياطي من النقد الأجنبي.

جدول رقم (١-١)

مؤشرات ميزان المدفوعات وفقاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي (%) (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٧/٢٠١٨)

	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨
الميزان التجاري:										
– الصادرات السلعية/GDP	١٣.٣	١٠.٩	١١.٥	١٠.٥	٩.٩	٩.١	٦.٦	٥.٦	٩.٣	١٠.٣
الصادرات البترولية/إجمالي الصادرات	٤٣.٧	٤٣	٤٥	٤٨.٧	٤٨.٣	٤٧.٧	٣٩.٥	٣٠.٣	٣٠.٣	٣٤
صادرات البترول الخام/ الصادرات البترولية	٣٦.٤	٤٣.٦	٤٦.٧	٥٤.٢	٥٦.١	٦١.٩	٧٠.٨	٦٢.٧	٥٨.٨	٥٢.٤
– الواردات السلعية/ GDP	٢٦.٧	٢٢.٤	٢١.٥	٢٢.٩	٢١.٢	٢٠.٩	١٨.٣	١٧.١	٢٥.١	٢٥.٢
• واردات غير بترولية/إجمالي الواردات	٨٦.٧	٨٩.٥	٨٨.٣	٧٩.٩	٧٩	٧٧.٩	٧٩.٧	٨٣.٨	٧٩.٦	٨٠.٢
• واردات السلع الغذائية والحبوب/ الواردات غير البترولية	١٣.٦	١٥.٥	٢١.٢	٢٣.٤	٢١	٢١.٧	١٩.٥	٢١.٢	٢٢.٦	٢١.٧
• الواردات البترولية/ إجمالي الواردات	٨.٨	٦.٧	٧.٩	١٦.٦	١٦.٤	١٨.٦	١٦.٢	١٤.٦	١٧.١	١٥.٨
– حجم التجارة الخارجية/GDP	٤٠	٣٣.٤	٣٣	٣٣.٤	٣١.١	٣٠	٢٤.٩	٢٢.٧	٣٤.٤	٣٥.٥
– نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية/الواردات السلعية	٥٠	٤٨.٧	٥٣.٢	٤٦	٤٦.٨	٤٣.٧	٣٦.٣	٣٢.٦	٣٦.٨	٤١
– الميزان التجاري / GDP	(١٣.٣)	(١١.٥)	(١٠.١)	(١٢.٣)	(١١.٣)	(١١.٨)	(١١.٧)	(١١.٥)	(١٥.٩)	(١٤.٩)
الميزان الخدمي:										
– الميزان الخدمي/ GDP	٦.٦	٤.٧	٣.٣	٢.١	١.٩	٠.٣	١.٤	١.٩	٢.٤	٤.٤
– إجمالي المتحصلات الخدمية/ GDP ومنها:	١٢.٦	١٠.٨	٣..٩	٨.١	٨.٢	٦.١	٦.٦	٤.٨	٦.٦	٨.٦
متحصلات قناة السويس/GDP	٢.٥	٢.١	٢.١	٢	١.٩	١.٩	١.٦	١.٥	2.1	2.3
السياحة/GDP	٥.٦	٥.٣	٤.٥	٣.٧	٣.٦	١.٨	٢.٢	١.١	1.9	3.9
التحويلات:										
– صافي التحويلات/ GDP	٤.٤	٤.٨	٥.٦	٧.٢	٧.١	١٠.٦	٦.٦	٥	٩.٣	١٠.٦
– الميزان الجاري/ GDP	(٢.٣)	(٢)	(١.٢)	(٣.١)	(٢.٤)	(٠.٨)	(٣.٧)	(٥.٩)	(٦.١)	(٢.٤)
– الحصيلة الجارية/ GDP	٣٠.٣	٢٦.٥	٢٦.٣	٢٥.٨	٢٥.٢	٢٥.٨	١٩.٨	١٥.٥	٢٥.٣	٢٩.٨
– المدفوعات الجارية/ GDP	٣٢.٧	٢٨.٥	٢٧.٥	٢٨.٩	٢٧.٦	٢٦.٧	٢٣.٥	٢١.٤	٣١.٤	٣٢.٢
– الحصيلة الجارية/ المدفوعات الجارية	٩٢.٨	٩٣.١	٩٥.٧	٨٩.٣	٩١.٥	٩٦.٩	٨٤.٤	٧٢.٤	٨٠.٥	٩٢.٦
الحساب الرأسمالي والمالي:										
– Net FDI/ GDP	٤.٣	٣.١	٠.٩	٠.٨	١.٤	١.٤	١.٩	٢.١	٣.٤	٣.١
الميزان الكلي/ GDP	(١.٨)	١.٥	(٤.١)	(٤.٤)	٠.١	٠.٥	١.١	(٠.٨)	**٥.٨**	**٥.١**
– عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التي تغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (نهاية يونيو)	٦.١	٦.٨	٤.٩	٢.٥	٢.٧	٢.٩	٣.٤	٣.١	٥.٥	٧.٢

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات متعددة

CBE, 2018/2019, External Position of Egyptian Economy.

وسجلت **معاملات مصر مع العالم الخارجي** عجزاً كلياً في ميزان المدفوعات بلغ ١.٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ (مقابل فائض بلغ حوالي ٥.٦ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٧، كما ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى حوالي ٣.٩ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (مقابل حوالي ٣.٥ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٧). وتعزى الزيادة في عجز الحساب الجاري إلى (CBE, July, Dec. 2018/2019):

- إنخفاض صافي التحويلات الجارية غير المتداولة بنسبة ٧.٦% إلى حوالي ١٢ مليار جنيه.
- إرتفاع العجز في الميزان الجاري بنسبة ٢٥.٦% ليبلغ ٣.٨ مليار دولار.
- ارتفاع العجز التجاري بنسبة ٢.٧% إلى حوالي ١٩.٢ مليار دولار.
- من ناحية أخرى، ارتفع فائض ميزان الخدمات بنسبة ٣٦.٧% ليسجل حوالي ٧.٣ مليار دولار.

شكل رقم (١-١)

ميزان المدفوعات ٢٠٠٩/٢٠٠٨ – ٢٠١٨/٢٠١٧ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %

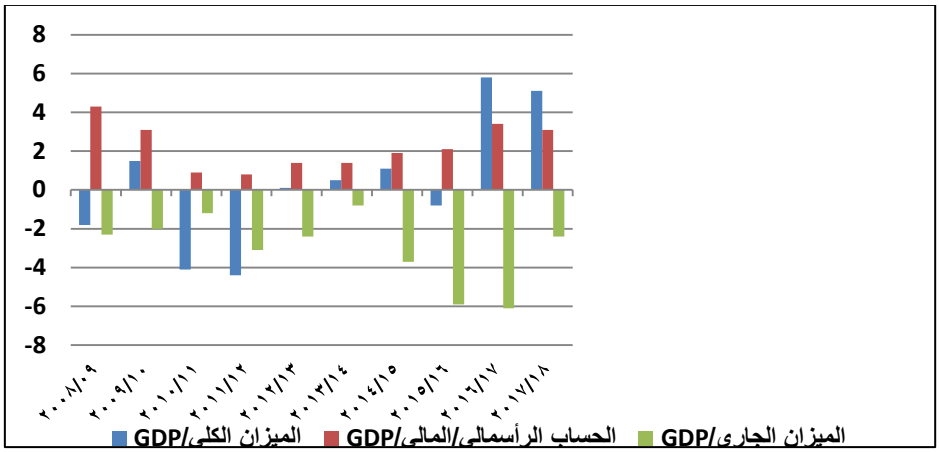

المصدر: بيانات الجدول رقم (١-١).

ويلاحظ أن المحقق من قيمة الصادرات في السنوات السابقة يقل عن القيم المستهدفة بنسب تصل إلى ٦٠%، في حين تجاوزت نسب التنفيذ فيما يتعلق بالواردات ١٠٠% وهو ما يشير إلى بعد القيم المستهدفة عن المحققة في الاستيراد بشكل كبير، وهو ما يتطلب دراسة وافية للوضع الحالي ومقارنة بالأوضاع السابقة في ظل إمكانات وقدرات القطاع الإنتاجي والتصديري المصري.

وتبلغ **نسبة الموارد الخارجية** (الممثلة في الواردات السلعية والخدمية) نحو ١٩.٣% من إجمالي الموارد القومية في العام الأول من الخطة ٢٠١٩/٢٠١٨ بالمقارنة بالنسبة المناظرة في العامين السابقين ٢٠١٨/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٦ والبالغة نحو ٢٢% في المتوسط، وهي تعكس اتجاهاً متناقصاً على نحو مُطرد في الأعوام التالية للخطة دلالة على نموها بمعدل أقل من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تراجع مساهمتها النسبية في العرض الكلي، وكذا في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي.